



PDF

أرست عقداً لمدة 9 أشهر مع واحدة من أعرق كليات إدارة الأعمال في العالم

«مؤسسة البترول» تستعين بجامعة شيكاغو لتطوير مهارات قياديي القطاع النفطي



الأعمال، خاصة في برامج ماجستير إدارة الأعمال والتعليم التنفيذي.

وتتميز الكلية بمنهج أكاديمي يقوم على التحليل العلمي واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات والأبحاث، وهو النهج الذي اشتهرت به جامعة شيكاغو منذ تأسيسها، وأسهم في تطوير العديد من النظريات الحديثة في الاقتصاد والإدارة والتمويل.

وبأتى تنفيذ البرنامج في وقت يشهد فيه قطاع الطاقة العالمي تحولات متسارعة تشمل التطور التكنولوجي، وتسارع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وتنامي متطلبات الاستدامة والحوكمة، الأمر الذي يجعل الاستثمار في تطوير القيادات أحد أهم المحاور لضمان جاهزية المؤسسات لمواجهة المتغيرات المستقبلية، وتعزيز قدرتها على اتخاذ قرارات استراتيجية في بيئة أعمال تتسم بسرعة التغير.

ويؤكد توجه مؤسسة البترول نحو الاستعانة بإحدى أعرق كليات إدارة الأعمال في العالم استمرار اهتمامها بتنمية الكفاءات الوطنية، باعتبارها الركيزة الأساسية لاستدامة القطاع النفطي، ودعم قدرته على مواصلة تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية، بما يؤكد قناعة المؤسسة بأن تطوير القيادات لا يقل أهمية عن الاستثمار في المشروعات والتقنيات الحديثة، لكون العنصر البشري يمثل المحرك الرئيسي لنجاح المؤسسات وتعزيز تنافسيتها، بما يدعم مكانة القطاع النفطي الكويتي وقدرته على مواكبة المتغيرات العالمية خلال السنوات المقبلة.

علي إبراهيم

تتجه مؤسسة البترول الكويتية إلى تعزيز استثمار في الكفاءات الوطنية عبر إطلاق برنامج متخصص لتطوير قياديي القطاع النفطي بالتعاون مع جامعة شيكاغو بوث لإدارة الأعمال، إحدى أبرز المؤسسات الأكاديمية العالمية في مجال الإدارة والقيادة. يأتي ذلك في إطار جهود مؤسسة البترول لتأهيل قيادات تمتلك المهارات اللازمة لمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها قطاع الطاقة عالمياً، وتعزيز كفاءة صناعة القرار والإدارة الاستراتيجية داخل القطاع النفطي. وكشفت بيانات رسمية أن مؤسسة البترول أرست عقد تنفيذ البرنامج على جامعة شيكاغو بوث لإدارة الأعمال بعد استكمال الإجراءات التنافسية، حيث حرصت المؤسسة على تحقيق أفضل قيمة مالية للعقد من خلال الدخول في جولتي تفاوض مع الجامعة لتحسين العرض المالي، قبل أن يتم الاتفاق على تنفيذ البرنامج بقيمة بلغت 521,2 ألف دينار، بعقد يمتد لمدة 9 أشهر.

ويعكس اختيار جامعة شيكاغو بوث توجه مؤسسة البترول نحو الاستفادة من الخبرات الأكاديمية العالمية في مجال إعداد القيادات التنفيذية، إذ تعد الكلية واحدة من أعرق كليات إدارة الأعمال في العالم، حيث تأسست عام 1898، وتتمتع بتاريخ يمتد لأكثر من 125 عاماً في تدريس علوم الإدارة والاقتصاد والقيادة، كما تحافظ بصورة مستمرة على مواقع متقدمة في أبرز التصنيفات الدولية لكليات إدارة

حلت في المرتبة الأولى ضمن معيار فرعي يتعلق بمدى توافق البيئة السياحية مع احتياجات المسافرين المسلم

الكويت سابعة ضمن مؤشر السفر الإسلامي العالمي 2026

5 عوامل عززت تميز الكويت في بيئة السياحة الإسلامية 2026



إضافية لجهودها الرامية إلى تنشيط القطاع السياحي وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، خاصة في ظل توجه الدولة نحو تنوع مصادر الدخل غير النفطي، كما يسهم هذا التصنيف في تعزيز ثقة المستثمرين بقطاع الضيافة والخدمات السياحية، ويدعم فرص استقطاب استثمارات جديدة في الفنادق، ومرافق الترفيه، وسياحة الأعمال والمؤتمرات، إلى جانب تشجيع شركات الطيران ومنظمي الرحلات على توسيع عملياتهم المرتبطة بالسوق الكويتية.

بعد من أسرع قطاعات السياحة نمواً على مستوى العالم، مدفوعاً بارتفاع أعداد المسافرين المسلمين وزيادة إنفاقهم على السفر والترفيه والأعمال، ولذلك أصبحت المنافسة على تحسين التصنيف في هذا المؤشر جزءاً من الاستراتيجيات السياحية والاقتصادية للعديد من الدول، نظراً لما يوفره من مزايا تسويقية وقدرته على تعزيز جاذبية الوجهات أمام ملايين المسافرين حول العالم. ويمنح استمرار الكويت ضمن أفضل الوجهات العالمية للمسافرين المسلمين دفعة

عالمياً، ودخول العديد من الدول في سياق لتطوير مراقبها وخدماتها السياحية بما يتوافق مع متطلبات هذه الشريحة من المسافرين، كما يؤكد استمرار الكويت ضمن المراكز الأولى عالمياً أن البيئة المحلية مازالت توفر مقومات أساسية تحظى بتقدير المؤسسات الدولية المتخصصة، سواء من حيث مستوى الخدمات أو سهولة حصول الزوار على احتياجاتهم أو ملائمة البيئة العامة للمسافر المسلم. ويكتسب هذا الإنجاز أهمية خاصة في ظل النمو المتسارع لسوق السفر الإسلامي، الذي

علي إبراهيم

حلت الكويت في المرتبة الأولى عالمياً كأفضل بيئة سياحية ملائمة للمسافر المسلم، وذلك ضمن معيار فرعي يتعلق بمدى توافق البيئة السياحية مع احتياجات المسافرين المسلم في مؤشر السفر الإسلامي العالمي (GMTI) 2026 الصادر عن مؤسسة CrescentRating بالشراكة مع Mastercard. ويقيس محور البيئة في المؤشر 5 عوامل رئيسية تتعلق بحرية ممارسة الشعائر الدينية مثل عدم وجود قيود على الحجاب أو الذبح الحلال، والسلامة العامة، وتوافر الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والإنترنت والصرف الصحي، والاستدامة، وسهولة الوصول، بما يشمل تهيئة المرافق ووسائل النقل لمختلف فئات الزوار، إضافة إلى حجم استقبال الزوار المسلمين. وفي السياق ذاته، حافظت الكويت على مكانتها بين أبرز الوجهات العالمية للمسافرين المسلمين، بعدما جاءت في المركز السابع عالمياً في مؤشر السفر الإسلامي العالمي 2026، مسجلة 74 نقطة، محتفظة بالترتيب نفسه الذي حققته في إصدار عام 2025.

ويعد مؤشر السفر الإسلامي العالمي أحد أبرز المؤشرات الدولية المتخصصة في قياس مدى جاذبية الدول للمسافرين المسلمين، إذ يقيم الوجهات السياحية وفق مجموعة واسعة من المعايير التي تشمل سهولة الوصول، وجودة الخدمات، وتوافر المرافق الأساسية، والأمن والسلامة، والبيئة التحتية، ومدى توافق البيئة السياحية مع احتياجات المسافر المسلم، ما يجعله مرجعاً تعتمد عليه الحكومات والهيئات السياحية والمستثمرون عند تقييم منافسة الدول في هذا القطاع سريع النمو.

ووفقاً للتقرير، واصلت ماليزيا تصدرها للمؤشر بحصولها على 83 نقطة، تلتها

السوق يعيد رسم خريطة الفرص الاستثمارية مع تحول هيكلي واعد

«بيتك كابيتال»: العقارات التجارية الأميركية توفر فرصاً واعدة مدعومة بجودة الأصول



الموثوقة وعودة نشاط أسواق التوزيع العقاري (CMBS)، فيما أصبحت صناديق الدين وشركات التأمين تسهمان في سد جزء من تراجع البنوك مع استمرار المنافسة بين جهات التمويل على الأصول الجيدة. وأبرز التقرير أن ثمة عوامل قد تحد من نشاط الاستثمار وتقيّد أي انطلاقة محتملة، وهي: تمويل أكثر تشدد فائضاً في المعروض. عوامل داعمة وفي معرض بيان العوامل الداعمة والمقيدة للاستثمار العقاري، ومن الناحية الفنية، قال التقرير خاصة العقارات التجارية، ذكر التقرير أن من أبرز عوامل الدعم استمرار إتاحة التمويل للأصول عالية الجودة وللجهات الراعية

منظور العائد مقابل المخاطرة.

العقارات التجارية وأكد التقرير أنه مع إعادة تسعير تكلفة رأس المال، سيعتمد أداء العقارات التجارية بدرجة أقل على تعافي السوق على نطاق واسع، وبدرجة أكبر على التقييم المنضبط للفرص الاستثمارية، ومن المرجح أن تكافئ الدورة المقبلة للسوق تخصيص المنضبط لرأس المال، لا الانكشاف الواسع على السوق. وأشار التقرير إلى أنه رغم أن ضغوط العقارات التجارية حالياً تقودها إعادة التسعير وإعادة التمويل، فإن العقارات التجارية تبقى قابلة للاستثمار بمؤشرات أداء يحددها اختيار القطاع وهيك

رأس المال ومتانة الدخل. وذكر التقرير أن رأس المال يتركز في القطاعات التي تتمتع بطلب متين، وعوامل دعم هيكلية، ورؤية تمويلية أوضح، وفي مقدمتها السكني متعدد الأسر، والصناعي واللوجستي، ومراكز بيانات مختارة. بينما هناك قطاعات توفر فرصا استثمارية انتقائية، ومنها التجزئة

كشفت تقرير أعدته شركة «بيتك كابيتال» الذراع الاستثمارية لمجموعة بيت التمويل الكويتي حول «آفاق السوق العقاري الأميركي» عن أن العقارات التجارية تقف عند نقطة تحول، خاصة بعد أن أعادت حقبة ما بعد الفائدة الصفرية تشكيل معايير تقييم الاستثمار العقاري، وأصبح المشهد يتمثل في دورة إعادة تمويل وتسعير انتقائي، لا أزمة ملاءة، ويشهد السوق الأميركي تحولاً هيكلياً من دورة تقودها وفرة السيولة إلى دورة يقودها الدخل، ما يجعل الفرص تنشأ بشكل متزايد من اختلافات هياكل رأس المال، لا من تدهور تشغيلي.

وأكد التقرير أن السوق يتمتع بقابلية للاستثمار ولكن ليس على نطاق واسع، وينبغي لرأس المال المنضبط أن يعطي الأولوية لمئاته الدخل، وهياكل رأس المال المحتفظة، والفرص الانتقائية، حيث يحدد القطاع العقاري، وجودة الأصل وأساس التسعير وهيك

في سعر الدخول للاستثمار، أكثر أهمية من الاعتماد على انخفاض وأسعر النطاق في معدلات الرملة، فالرافعة المالية الحصيفة والتمويل بسعر فائدة ثابت أو المحمي بأدوات التحوط، والمالية الكافية، ركائز محورية للعائد مقابل المخاطرة.

الدورة المقبلة

وأشار التقرير إلى أنه من المرجح أن تكافئ الدورة المقبلة الانضباط، لا الانكشاف الواسع على السوق، إذ تميل إلى تفضيل التدفقات النقدية المبتنية، والرفع المالي المنضبط، والتعرض الانتقائي للفرص الناتجة عن اختلافات هياكل رأس المال.

وأشار التقرير إلى أنه رغم النطاق في الاقتصاد الأميركي، فإن مستقر وينتفع بمرحلة هيكلية، إذ لاتزال أسواق العمل والمراكز المالية للأسر واستثمار الشركات أكثر متانة مقارنة بالمرحلة المتأخرة من الدورات السابقة، وبينما يبقى النمو متماسكاً، فإن الضغط التضخمي تحد من فرص خفض أسعار الفائدة، وتبقى ظروف التمويل مقيدة.

تكلفة وأكثر انتقائية نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتآجل خفضها، وتشدد متطلبات نسبة القرض إلى القيمة وتغطية خدمة الدين مقارنة بالدورة السابقة، مؤكداً أن التحديات لا تكمن في توافر رأس المال، بل في ارتفاع تكلفته، وتشدد شروطه، والفجوات التمويلية الناتجة عن بيئة أسعار الفائدة الحالية.

تضخم مستمر

وأفاد التقرير بأنه في وقت يدعم الاقتصاد المستقر الطلب على العقارات، فإن التضخم المستمر يبقي ظروف التمويل مشددة، وتؤدي ضغوط إعادة اختلالات هياكل رأس المال، حتى في الأصول التي لاتزال تتمتع بأداء تشغيلي قوي. وبالتالي أصبح رأس المال أقل تنساحاً مع هياكل رأس المال الضعيفة، وأكثر انتقائية في اختيار الفرص.

التدفق النقدي

وأبرز التقرير أن الدخل القائم، وجودة الإشغال، ومتانة صافي الدخل التشغيلي، والانضباط

الضغوط البيعية ستظل قائمة ما لم يتمكن من اختراق مستويات المقاومة بين 4125 و4175 دولاراً للأونصة

الذهب يتحرك ضمن اتجاه هابط على المدى القصير

التقنية واستمرار الزخم المرتبط بالاستثمارات في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وأكد أن الأسعار المحلية تواصل التحرك وفق مجموعة من العوامل الرئيسية في مقدمتها أسعار الذهب العالمية وحركة الدولار الأمريكي وتوقعات أسعار الفائدة وأسعار النفط إضافة إلى التطورات الجيوسياسية التي تفرض تأثيرها المباشر على توجهات الأسواق العالمية. وتوقع أن يبقى أداء الذهب خلال الفترة المقبلة رهن مسار التوترات في الشرق الأوسط والبيانات الاقتصادية الأميركية ورسائل البنوك المركزية بشأن مستقبل السياسة النقدية وهي عوامل ستحدد اتجاه الأسواق خلال الأسابيع المقبلة.

و4175 دولاراً للأونصة. وأشار إلى أن مستوى 4000 دولار يمثل أول مستويات الدعم يليه 3959 دولاراً ثم 3900 دولار، فيما قد يؤدي كسر هذه المستويات إلى امتداد موجة الهبوط نحو 3886 دولاراً للأونصة. وأضاف أن انظار المستثمرين تتجه خلال الأسبوع الجاري إلى عدد من الملفات المؤثرة يتقدمها استمرار التطورات الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي أصبحت المحرك الرئيسي لأسعار النفط والذهب والأسواق المالية.

وأوضح أن المستثمرين يتربصون كذلك إعلان نتائج أعمال عدد من أكبر شركات التكنولوجيا العالمية التي ستوفر مؤشرات مهمة حول قوة قطاع

مزيداً من التراجع خلال الأشهر المقبلة. وذكر أن بيانات ثقة المستهلك الأميركي أظهرت تحسناً خلال شهر يوليو مدفوعاً بانخفاض أسعار الوقود في حين تراجعت توقعات التضخم على المدى القصير، إلا أن هذه المؤشرات لم تكن كافية لتغيير توقعات الأسواق بشأن استمرار السياسة النقدية المتشددة. ومن الناحية الفنية، قال التقرير أن الذهب لا يزال يتحرك ضمن اتجاه هابط على المدى القصير رغم نجاحه في استعادة مستوى 4000 دولار للأونصة بنهاية الأسبوع الماضي، مبيّناً أن الضغوط البيعية ستظل قائمة ما لم يتمكن المعدن من اختراق مستويات المقاومة الواقعة بين 4125

العسكرية في الشرق الأوسط، فإن ارتفاع أسعار النفط أعاد المخاوف من عودة الضغوط التضخمية، مما عزز رهانات الأسواق على إبقاء أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة فترة أطول وحد من مكاسب المعدن الأصفر.

وأضاف أن الدولار تلقى دعماً إضافياً خلال الأسبوع مع استمرار صدور بيانات اقتصادية تؤكد متانة الاقتصاد الأميركي إلى جانب تصريحات عدد من مسؤولي مجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) الأميركي الذين شددوا على أن التضخم لا يزال أعلى من المستويات المستهدفة وأن خيار رفع أسعار الفائدة سيظل مطروحاً إذا لم تشهد الأسعار

كونا: أنهت أسعار الذهب تعاملات الأسبوع الماضي عند مستوى 4018 دولاراً للأونصة بعد جلسة شهدت تعافياً محدوداً في ختام التداولات، إلا أن المعدن النفيس سجل خسارته الأسبوعية الثانية على التوالي متأثراً باستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية. وقال تقرير صادر عن شركة «دار السباك» إن تصاعد التوترات بين الولايات المتحدة وإيران وارتفاع أسعار الطاقة إلى جانب تنامي التوقعات باستمرار تشدد السياسة النقدية الأميركية شكل أبرز العوامل الضاغطة على أسعار الذهب خلال الأسبوع الماضي. وأوضح أنه رغم توجه المستثمرين إلى الذهب باعتباره ملاذاً آمناً مع اتساع نطاق التوترات